

على الأثر أي ان الموصي بعتقه في سنة تقدم على الموصي به  
بعتقه في رجل بعد من سنة والثلاثة الأولى في مرتبة  
واحدة لا تقدم أحدهم على الآخر فثبت الأربعة أحمد  
على العبد الموصي بعتقه في سنة لان عتقهم بعتق الموصي  
بعتقه في سنة فثبت قبل السنة فلا يصح بعتق  
ثم يلي المقتق في سنة الموصي بعتقه غير معتبر بقوله  
اعتقوا عبد ثم يليه الوصية بالجوع عن الموصي ان لم  
يكن محرورة أما ان كان الجاهل الموصي بمحرورة في حجة  
الأسلام فان الموصي بعتقه غير معين ومحرورة  
بجاهل وان ولا يقدم أحدهما على الآخر ثم شبه في  
الجاهل حتى قوله كعتق لم يبين وبين غير غيره  
سببي انه اذا وصي بعتق غير معين كاعتقوا عبد  
او وصي لزيد مثلا فبيده العتق اني اقول ببعوه لعتان  
وهو معنى قوله ومعين غيره فالصبر المحرور باحداثة  
غير البية ترجع للعتق الجاهل بعتق غير العتق  
كما مر في اوصي بعتق نعمة لزيد او بعتق رجل وما  
اشبه ذلك فان هذه الثلاثة في مرتبة واحدة لا تقدم  
احدها على الآخر ولا يخاصون وانما اعاد قوله لعتق  
لم يبين ليرتب عليه ما يبره وقد يقال ان العتق  
الذي لم يبين الاول راجح والثاني راجح معين غيره  
اخره فلا تنكر في الموصي بعتق من يفتق عليه  
ثلاثة ويرث من تقدم انه قال وعتق بقتل الملك  
الاجان وان علوا في فاذا اشترى المربيع بثمنه  
واحد من هو لاقاله بعتق عليه بنفسه الشرا بيرة  
اذا الفرد ارحمته مع غير فكلوا اشترى المربيع

بالتر

بالتر من ثلثه فان الوارثة يخبرون بين ابني الزايد  
على الثلث او يردوه فان رده عتق منه كل الثلث  
ولا يرث قاله كقولك تلتف غيبة ماله قبل موته  
لم يفتق عتق موطا هو قوله والمربيع اني افاض  
ابن الا محصورة معا ودية فهو اوصي من الثلث والمجمل  
في ثلثه والباقي بثلثه للخرقة ورضاه ان يشترى  
مع ان العبرة بتوم التفتق انه للمجمل الثلث لفتق  
الغيب انه كما يحرق قبل موته ثم ان كلام المولى فيما  
اذا كان من اشتراه يفتق عليه ولا يفتق على وارثه  
فان كان يفتق على وارثه ايضا فله شراوة بكل  
ماله ولا يرث على كل حال حيث كان يرث على ثلثه  
لان لا يفتق حصة الوارث الا بعد الرجوع في ملكه  
وذلك يوم موته ويقتضي المظن ان اذا اشترى من  
بعتق عليه فقط بالتر من الثلث بعينه الوارثة  
فقال الشيخ داود لا يرث احدنا لان اجازة الوارث  
انما تكون بعد الموت انتهى ولا يقال اجازة الوارث  
في المرحل لازمة من المان لاننا نقول لما لم تقطع باسئار  
ذلك الحالة للجناب حجة المورث او تقبل الوارث  
المجرب ويؤد ذلك فلم يحكم بالارث بالاجازة الاولى  
عدلان اوصي بشر البنة وعتق من هذا يخرج من قوله  
ورثته والمعنى ان المربيع اذا اوصي بشر البنة او غيره  
من يفتق عليه فانه يفتق بغير الشر عليه ولا يرث  
لانه حال الموت لم يكن اهل الارث وقوم الابن على  
عبرة لمراده انه اذا اشترى ابني المرحل ويقتل عتق  
غيره وحقا في الثلث عن جعلها فانه يوزم الابن على غيره